توجهات إعادة الأعمار في العراق وأثار الأزمة المالية العالمية عليه

أ.م.د. ظافر حميد حسون

معاون العميد

المقـدمــة :

من دواعي الأسف ومن سوء حظ العراقيين أن تتزامن خطط الدولة الطموحة لإعادة الأعمار مع ظهور الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي وبالدول الأخرى كل من قريب أو بعيد .

وفي الوقت الذي بدأ العراقيون يشعرون بفرح غامر بآثار العوائد الكبيرة التي تحققت من خلال ارتفاع أسعار النفط والتي وصلت إلى ما يقارب ١٤٧ دولار للبرميل الواحد ظهرت هذه الأزمة التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل الاقتصاد العراقي والذي مر عبر مراحل تكوينه باهتزازات كبيرة ولم تسنح الفرصة لاستثمار موارده الطبيعية والبشرية العملاقة بشكل جيد منذ تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ والى يومنا هذا .

ومن هنا جاءت فكرة بحثنا هذا للتعرف على طبيعة الاقتصاد العراقي عبر مراحل تكوينه المتعددة وتوجهات إعادة أعماره وأثار الأزمة المالية الحالية عليه.

هدف البحث :

استشراف الأفاق المستقبلية لإعادة الأعمار في العراق وفق المعطيات الجديدة .

مشكلة البحث :

إن الاقتصاد العراقي يعاني منذ تكوين الدولة العراقية والى ألان من سياسات مرتبكة في أعماره إلى إن توفرت له الفرصة حاليا, إلا إن الأزمة المالية العالمية قد تؤثر في إعادة الأعمار فيه .

فرضية البحث :

إن العراق قادر على تفادي هذه الأزمة المالية العالمية الحالية لو توفرت له السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الصحيحة لتغطية ميزانياته للأعوام القادمة .

وقد تكون البحث من ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول منه الملامح المحدودة لأعمار العراق سابقا منذ تأسيس الدولة العراقية والى ما بعد سقوط النظام .

وتناول الفصل الثاني كل من التوجهات الأمريكية والعراقية لإعادة الأعمار .

أما الفصل الثالث فتضمن مناقشة الأزمة المالية وأثارها في الاقتصاد العراقي ومدى إمكانية تفادي العراق لهذه الأزمة .

الفصل الأول

الملامح المحدودة لأعمار العراق ومدى مساهمة الشركات الأجنبية سابقا فيه

١-١ : ملامح الاقتصاد العراقي قبل تموز ١٩٥٨.

١-٢ : ملامح الاقتصاد العرقي بعد تموز ١٩٥٨.

١-٣ : ملامح الاقتصاد العراقي بعد انقلاب ١٩٦٣.

١-٤ : ملامح الاقتصاد بعد سقوط النظام .

١-١ : ملامح الاقتصاد العراقي قبل تموز ١٩٥٨.

لم يظهر العراق كدولة مستقلة الا بعد تشكيل الحكم الوطني الوطني سنة ١٩٢١, حيث كان يرزح سابقا تحت السيطرة العثمانية والتي لم تهتم بتطوير الاقتصاد العراقي الا من خلال مصالحها ولذا لم تؤشر الدراسات وجود مشاريع زراعية اوصناعية او تجارية مميزة حيث كانت الاراضي العراقية بيد الدولة العثمانية تتصرف بها من خلال ولاتها الذين ترسلهم الى العراق ,ولم تكن هناك صناعة متطورة بل معظمها كانت صناعات حرفية يدوية .

الان ان الصناعية الوطنية المحدودة بنشاطها وتوجهها , قد نشأت تحت تأثير الصادرات العراقية الى أوربا والتي بدأت تتصاعد تدريجيا حيث ارتفعت صادرات العراق من الصوف المكبوس من ٣٠٠ طن عام١٨٦٥ الى ١٤١٠٠ طن ١٩٥٠ وكذلك ارتفعت في نفس الفترة صادرات العراق من الحنطة من ٥٠٠ طن الى ١٤٣٠٠ ومن الشعير ٣٠٠٠ طن الى ٤٥٣٠٠ طن والجلود من ١٠٠٠ طن الى ٤٣٠٠ طن والتمور ٨٤٠٠ طن الى ٦٥٥٠٠ طن .

كما كانت الدولة العثمانية قد أبرمت معاهدة مع برطانية للملاحة النهرية سنة ١٦٧٥ تأسست بموجبها شركتين هما (الليفانت ,شركة الهند الشرقية).

وفي عام ١٨٨٩ تأسست شركتين برطانيتين لكبس الاصواف بقوة البخار وتحويلها الى بالات لغرض الشحن والتصدير الى الاسواق الأوربية .

وفي عام ١٨٦١ كانت السلطات العثمانية قد فتحت أبواب السوق العراقية امام حركة السلع الأجنبية المستوردة من الرسوم الكمركية ,مما تسبب في تدهور كبير للصناعات الحرفية المحلية.

اما بالنسبة للنشاط الزراعي فقد كانت الأراضي العراقية ملكا "عاما" للدولة العثمانية ما عدا اراضي الأوقاف او المملوكة ملكا "صرفا" , وكانت الفوضى تسود عملية استغلال الأراضي وخاصة الخارجة عن السلطة العثمانية والتي تسيطر عليها القبائل التي تدين بالولاء الى الدولة العثمانية .

وفي عام ١٨٤٤ قامت الدولة العثمانية بوضع نظام للسيطرة على الاراضي من خلال توزيع سندات ملكية الاراضي على كبار الملاكين واستمرت حتى ولاية مدمحت باشا عام ١٨٦٨ حيث قام ببعض الإصلاحات الخاصة باستغلال الاراضي وتنظيم طرق الري وانشاء السدود الا انه بعد احتلال الجيوش البرطانية للعراق في نهاية الحرب العالمية الأولى ضاعت الكثير من السجلات وسيطر رؤساء القبائل واعيان المدن الموالين للسلطات البرطانية على حقوق التصرف بالأراضي .

وعند قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١ وتأسيس الدولة العراقية شعر المسؤولين آنذاك بضرورة ايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث لم تكن هناك سياسات تنموية واضحة بهذا الاتجاه .

وقد بدأ دور الشركات النفطية الغربية باستغلال النفط في العراق بعد فترة قليلة من تأسيس الدولة العراقية حيث تم في سنة ١٩٢٧ استثمار النفط العراقي وكان الانتاج ضئيلا ولم يخرج عن نطاق الاستهلاك المحلي حتى عام ١٩٣٤ عندما دخل النفط الخام لأول مرة في صادرات العراق , ومنذ عام ١٩٣٤ حتى اواخر العقد الخامس من القرن العشرين لم يتحقق اي ارتفاع كبير في انتاج النفط وتصديره , ولكن منذ عام ١٩٥٢ ارتفع حجم كل من الإنتاج والتصدير بحوالي ١٢٠% عن السابق الا ان الإنتاج انخفض بعد العدوان الثلاثي على مصر وقطع انبوب البترول المار عبر سوريا , وعليه يمكن القول ان أوائل العقد السادس نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في الإيرادات العامة والدخل القومي [٢].

كما يعتبر عام ١٩٥٠ بداية المحاولات الأولى لتنظيم الإنتاج في العراق وخاصة الزراعي منه حيث صدر قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ والخاص بتأسيس (مجلس الأعمار).

---

[٢] هوشيار معروف / الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستغلال /بغداد ١٩٧٧ .

وكان هذا المجلس هو المسؤول عن توجيه موارد العراق بشكل اقتصادي ورفع مستوى معيشة الفرد العراقي .

وقد قامت بعض المشاريع الإنتاجية الموجهة للانتاج الزراعي والمتمثلة بإقمة السدود وتأسيس مشاريع الري وخزن المياه ومكافحة الفيضان ,وفي عام ١٩٥٣ صدر قانون رقم (٣٠) والذي تم بموجبه تشكيل اربع هيئات فنية تقوم بتنظيم احوال القطاع الزراعي والمياه في العراق .

وكان لتوسع رأس المال المصرف الصناعي منذ عام ١٩٥٠ – ١٩٦١دور كبير في تشجيع المشروعات الصناعية .

ويتضح من خلال التعرف على البرامج الاستثمارية التي وضعها مجلس الاعمار في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٩ ان المشروعات الصناعية لم تحظ بنفس الاهتمام الذي حصلت عليه المشاريع .

١-٢ : ملامح الاقتصاد العراقي بعد ثورة تموز ١٩٥٨

بعد قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ بأشهر قلائل صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ والذي بموجبه حددت الملكية الزراعية واشكال العلاقة الزراعية . وفي سنة ١٩٥٩ تم استحداث وزارة الإصلاح الزراعي التي بدأت بالإشراف على تنفيذ هذا القانون مع الهيئة العليا للأصلاح الزراعي ، وتم في وزارة التخطيط استحداث (الدائرة الزراعية) سنة ١٩٥٩ بموجب نظام الوزراة المرقم (٦٠) ,كما تم تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادي لغرض التوجيه والاشراف على الخطة الاقتصادية للبلد .

ان القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ساهم بتفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة ذات الإنتاج الواسع الى وحدات صغيرة تنعدم فيها امكانية استعمال التكنولوجيا الحديثة بشكل انتاجي .

حيث اشار الاحصاء الزراعي في العراق لسنة ١٩٥٨- ١٩٥٩ الى وجود (٢٥٣٢٥٤) ملكية زراعية بلغ مجموع مساحتها حوالي (٣٢) مليون دونم وكان ما مجموعه ٧٥٨ مالك يملكون من (١٠٠٠) دونم فما فوق في حين يبلغ العدد المتبقي ٢٥٢٤٩٦ مالك تكون ملكيتهم اقل من (١٠٠٠) دونم للمالك الواحد [٣] .

ان من المأخذ على هذا القانون هو انتزاع ملكية الاراضي من كبار الملاكين والذين كانوا سابقاً بسياساتهم القسرية قد دفعوا بالإنتاج الزراعي للتطور وحتى للتصدير في بعض الاحيان .

---

٣ وزارة التخطيط دائرة الإحصاء المركزية ونتائج الاحصاء الزراعي الحيواني في العراق ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ,ص٧.

اما ما بعد صدور القانون المرقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ فكان حدود الملكية في الأراضي المروية للفلاحين (٣٠) دونم وفي الأراضي الديمية (٦٠) دونم وبقيت حصة الملاكين فقط (١٠٠٠) دونم المناطق المروية و(٢٠٠٠) دونم في الأراضي الديمية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الأنتاج الزراعي بالتدهور تدريجياً لأسباب عدة سواء منها فنية أو ادارية او تكنولوجية او سوء التخطيط .

اما القطاع الصناعي كان في تلك الفترة ضئيل الأهمية ومتخلف وكان احد عوامل تخلفه هو كثرة الوحدات الانتاجية الصغيرة قياسا بالوحدات الإنتاجية الكبيرة , حيث بلغ عددها في سنة ١٩٦٣ (٢٠٥٠٢)وتتمثل ٩٤،٨% من مجموع المؤسسات الإنتاجية في حين كان عدد الوحدات الإنتاجية الكبيرة (١١٣١) وحدة وتمثل ٥،٢% من مجموع الوحدات [٤] .

ان ارتفاع نسبة الوحدات الصغيرة الى الوحدات الكبيرة انعكس على انتاجية العمال ومتوسط اجورهم وعلى إيراد الوحدات ومتوسط دخول المنظمين . كما ان معظم الوحدات الإنتاجية كانت ذات طبيعة استهلاكية وكانت الوحدات الإنتاجية محدودة العدد قياسا بالوحدات الاستهلاكية التي بلغ عددها سنة ١٩٦٣ (٨٠٦) وحدة في حين كانت الوحدات الإنتاجية (٢٢٥) وحدة [٥] .

وهكذا يتبن ضئالة الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية في العراق بسبب قلة هذه المؤسسات واستمرار الصناعة العراقية في الاعتماد على السلع الانتاجية الاجنبية وخاصة اذا ما علمنا ان العراق يعتمد على مكائن والآدوات وكثير من المواد الخام المستورد وهو ما يعني ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الصناعية للحصول على حاجاته من السلع الإنتاجية وبالتالي خضوعه للشروط التي تفرضها هذه الاقتصاديات والتي تهدد باستمرار الوحدات الإنتاجية العراقية بالتوقف نتيجة تأخير وصول المكائن والآلات الضرورية لاستمرار إنتاجها .

وهكذا يتبن ضئالة الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية في العراق بسبب قلة هذه المؤسسات واستمرار الصناعة العراقية في الاعتماد على السلع الانتاجية الاجنبية وخاصة اذا ما علمنا ان العراق يعتمد على مكائن والآدوات وكثير من المواد الخام المستورد وهو ما يعني ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الصناعية للحصول على حاجاته من السلع الإنتاجية وبالتالي خضوعه للشروط التي تفرضها هذه الاقتصاديات والتي تهدد باستمرار الوحدات الإنتاجية العراقية بالتوقف نتيجة تأخير وصول المكائن والآلات الضرورية لاستمرار إنتاجها .

---

[٤] وزارة التخطيط نتائج الإحصاء الصناعي للسنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٦.

[٥] وزارة التخطيط نتائج الاحصاء الصناعي للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ .

وهذا ما يظهر ارتباط العراق اقتصاديا بالدول الصناعية وفي الجانب النفطي فقد ساهمت رؤوس الأموال التي استثمرتها شركات النفط الاجنبية في العراق بنسبة كبيرة من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في هذا البلد عن طريق رؤوس الأموال التي ادخلتها سنويا لغرض تغطية وتوسيع اعمالها الاستثمارية وقد بلغ المتوسط السنوي للمسهامة المباشرة وغير المباشرة لشركات النفط ١٩٥٧ – ١٩٦٢ , بنسبة ٥٤% وهذا ما يعني ان اكثر من نصف الاستثمار في العراق يعتمد على الشركات النفطية الأجنبية [٦] .

أ. مما تقدم يتضح ان اقتصاد العراق خلال هذه الفترة هو اقتصاد زراعي استخراجي واعتمدت فيه على الاستثمارات الأجنبية وان القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) هو المسطير الرئيسي على الاقتصاد العراقي وبصورة عامة فهو اقتصاد متخلف تابع للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

١-٣ : ملامح الاقتصاد العراقي بعد انقلاب ١٩٦٣

اتسمت ملامح هذه الفترة على الاغلب بسمات افكار حزب البعث (المنحل) والتي تتحوط من نشوء الاستغلال الخاص لملكية وسائل الانتاج (الفكر الاشتراكي المزعوم) وتحديد الانشطة الاقتصادية الاساسية بحيث تبقى بيد الدولة (المركزية).

ولم يبدأ القطاع الحكومي في التوسع في نشاطه الظاهر الا بعد ١٩٦٨ عندما استلم الحزب زمام الامور بشكل كامل, وقد حصل تغير في بعض الانشطة الانتاجية الا ان قطاعات النفط والكهرباء والماء بقيت بيد الدولة.

ولم تؤشر الاعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ تغيرات هيكلية في الانتاج العراقي ,هذا بالاضافة الى تأثر العراق مع بقية الدول العربية المجاورة بأعباء حرب حزيران ١٩٦٧ .

ومن الجدير الاشارة اليه انه قد صدر في تموز ١٩٦٤ قانون رقم (٩٩) والذي تم بموجبه تأميم (٢٧)شركة صناعية مما تسبب باحداث اثار سلبية على نمو و تطور القطاع الصناعي الخاص لسنوات لاحقة ادت الى انكماش الاقتصاد .

وفي سنة ١٩٧٢ صدر قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم (٢٢) الذي تظمن امتيازات كثيرة للمستثمرين كما تم في نفس السنة تأميم شركات النفط والتي حصل العراق بعدها على عائدات نفطية كبيرة ,ثم صدر لاحقاً قرار رقم (٨٩٩) في ١٩٨٠\٨\١٢ لمجلس الثورة المنحل سمح للمستثمرين العرب للاستثمار في العراق ومنحهم اعفاءات

---

[٦] University of London jawad .M.Hashim:Capitl Formation in Iraq 1957-1962 thesis

وامتيازات خاصة ,ثم في سنة ١٩٨٨ صدر القرار (٤٦) القاضي بمنح الاستثمار العربي في العراق امتيازات كبيرة , بنفس امتيازات المستثمرالوطني وبعدها صدرت عدة قرارات لتشجيع المستثوبعدها صدرت عدة قرارات لتشجيع المستثمرين العرب ومنها قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ وقانون رقم (٤٣)لسنة ١٩٩٧ ث العرب ومنها قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ وقانون رقم (٤٣)لسنة ١٩٩٧ ثم قانون الاستثمار الصناعم قانون الاستثمار الصناعي ال الجديد رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ .

ومن الجدير اللاشاررة اليه ان الاقتصصااد العراقي خلال فترة الحرب العراقية الايرانية ركز توجيهه لصالح ادامة العمل العسكري حيث تم توجيه كافة الموارد كما يلي :

١- توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الصناعات العسكرية .
٢- تكييف انتاج الصناعات المدنية نحو توفير مستلزمات دعم المجهود الحربي .
٣- تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التصنيع قدر الامكان .

وقد نشطت بعض الصناعات المرتبطة بالقطاع الحكومي منها :

١- صناعة الاسمدة الكيماوية (النيتروجينية والفوسفاتية) .
٢- صناعة الزجاج والسيراميك والمواد الصحية .
٣- الصناعات البتروكيماوية .
٤- الصناعات الكبريتية .
٥- الصناعات الغذائية بمختلف انواعها .
٦- صناعة الاسمنت والطاب والطابوق .
٧- الصناعات النسيجية والجلدية .
٨- صناعة السيارات الكبيرة والجرارات والحاصدات .

وقد تشكلت لجنة مركزية للاستثمار مهمتها دراسة طلبات الاستثمار العربي والاجنبي للنظر بالقضايا ذات العلاقة بالاستثمار الخارجي وتشجيع وتنظيم عمليات الاستثمار في العراق .

وفي عام ١٩٩٠ بعد دخول العراق الى الكويت تم فرض حصاراقتصادي على العراق وتوقف تصدير النفط فيه الا بحدود معينة تحت برنامج (النفط مقابل الغذاء) وكانت له اثارة السلبية المعروفة .

كما تأسست هيئة المناطق الحرة سنــة ١٩٩٨ بموجب القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ واصدار قانون تنظيم الاستثمار في المناطـق الحرة تضمن امتيازات واسعة لجذب الاستثمارالاجنبي .

وبنسب للقطاع الزراعي فقد عانى هذا القطاع من تقلبات نتجية لتغيرات العالمية في اسعار المنتجات ا لزراعية وخاصة الحبوب , وذلك لاعتماد الجزء الاعظم من زراعتها على الاراضي الديمة هذا بالاضافة الى القيود التي وضعتها المنظمات الدولية تجاه حركة الاستيراد وتصدير السلع .

وفي نهاية عام ١٩٩٥ اتخذت الدولة قرارات عديدة استهدفت الحد من وتائر التضخم من خلال تقليص العجز في الموازنة العامة وعدم توسع في الانفاق الحكومي وتعظيم الموارد المالية , وتزامن مع هذه الاجراءات والقرارات موافقة الامم المتحدة على تصدير النفط العراقي بموجب مذكرة التفاهم المعروفة للجميع التي تسمح للعراق بشراء الدواء والغذاء .

ان العقوبات التي فرضت على العراق بعد احتلاله للكويت ادت الى الحاق الضرر بالبنى التحتية بشكل كبير وجعلت من اقتصاد العراق اقتصاد مغلق امام العالم ,واحدرت المؤشرات الاقتصادية فيه بشكل كبير حيث انخفض الدخل السنوي للفرد العراقي من ٣٦٠٠ دولار في بداية الثمانينات من القرن العشرين الى ٧٧٠ دولار سنة ٢٠٠١ [٧] .

١-٤ : ملامح الاقتصاد العراقي بعد سقوط النظام في سنة ٢٠٠٣.

اعلن السفير (بريمر)في ايار ٢٠٠٣ بأن العراق يعد منفتحاً امام الاعمال التجارية وان انشاء اقتصاد سوق فعال يعد جانباً اساسياً من اهداف ادارة الرئيس الامريكي بوش لجلب الازدهار الدائم للعراق , وان الولايات المتحدة ترغب بأن يكون العراق سوقاً حرة ومحطة انظار الشركات الامركية وتحويل الاقتصاد المركزي الى اقتصاد سوق واعادة اعمار الاقتصاد الذي مزقته الحرب .

ولكن الواقع كان يكشف للولايات المتحدة ان الاقتصاد العراقي بحاجة الى اعادة اعمار شاملة , الا ان الولايات المتحدة اصرت على منهجها وواجهت انتقادات كثيرة من اقتصاديين بارزين محذرين عودة التجربة التي مرت بها اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق حيث تم تجربة ما يطلق عليه (بعلاج الصدمة) للخصخصه واعادة اعمار المؤسساتية في تسعينيات القرن المنصرم [٨] .

واتخذت سلطة التحالف بعض الاجراءات التي اعتقدت انها ستعمل على تنمية اقتصاد ما بعد الحرب واعادة الاعمار وكانت اولى الاجراءات هي اعادة تشكيل القطاع المالي واعادة اعمار القطاع الصيرفي لاستئناف النشاط الاقتصادي الاعتيادي , على امل ان تساعد تلك

---

[٧] Lorenzo Perez " statemtent of the Inter national Monetary Funds Staff Macro economic Assessment of Iraq " Madrid ,Oct.2003

[٨] See Joseph Stiglits "IraqsNext Shock Will Be Shock Therapy " Project Syndicate , Feb 2004

الاجراءات على تنشيط الاستثمار وتحريك الاقتصاد وقامت سلطة التحالف بسن قانون صيرفة تجاري حديث الادارة المصارف الخاصة واعادة فتح البنك المركزي واقرت قانون ينص على استقلاليته [٩] .

وتحقق تقدم كبير في اعادة تشكيل نظام الصيرفة القديم , الا ان هذا الامر لم يجذب العراقيين الايداع اموالهم في المصارف داخل العراق , وقد قام البنك المركزي سنة ٢٠٠٤ بمنح عدد من المصارف الاجنبية رخصاً للعمل في العراق الا ان الوضع الامني السيئ حال دون ذلك , ثم اصدرت سلطة التحالف قوانين امنية جديدة بهدف فتح سوق بغداد للأوراق المالية في نيسان ٢٠٠٤ وتم تخفيض ضريبة الدخل من ٤٥% في زمن النظام المقبور الى ١٥% .

ومن اكثر الاجراءات التي نجحت بها سلطات التحالف اصدار الدينار العراقي الجديد حيث تم توزيع ما يقارب ملياري قطعة من العملة الجديدة في وسط بيئة امنية مليئة بالاعمال المسلحة ,واحتضن العراقيون العملة الجديدة وكانت فرحتهم بها لاتقدر [١٠] .

ثم بعد ذالك بدأ السوق العراقي بالنشاط والازدهار حيث اصبح يزخر بمختلف البضائع الاجنبية المستوردة وعلى الاخص الكهربائية والسيارات والاجهزة النقالة والانترنيت , واخذت عمليات البناء بالتزايد, وقد اطلق على العراق في هذه الفترة ببلد العالم الرئيسي بالطلب على السلع [١١] ، وقد ادى توفر البضائع الرخصية المستوردة الى تجميد المنتجات العراقية بشكل كبير حيث كان الاقبال على كل ما هو جديد مستورد .

ويمكن الاشارة الى ان الشركة الاجنبية الاولى التي بدأت الاستثمار في العراق هي شركة بيبسي كولا في معاملها القديمة .

وفي الجانب النفطي اتخذت سلطة الائتلاف عدة اجراءات لمحاولة اعادة انتاج النفط العراقي الى مستوياته الاعتيادية , الا انها لم تستطع زيادة الانتاج الى اكثر من مليوني برميل [١٢] وذلك لزيادة الهجمات المتكررة على خطوط النفط وعلى شبكة الطاقة الكهربائية والتي اصبحت شائعة لتطول معظم البني الارتكازية والمنشات العامة والافراد , مما ادى الى تزايد وجود الشركات الامنية الخاصة والتي يقدر عدد افرادها بنحو

---

٩ Coalition Provision / Authority Order No/ 8, measures to Ensure the Independence of Central Bank of Iraq "July 7,2003.

١٠ "Tricky Operaiton " PP 73 – 74

١١ Christopher Foote ."Economic Policy and Prospect in Iraq "Reserve Bank of publicy Discussion papers ,May 2004 .

١٢ Institute for Analysis of Global Security "Iraq Pipeline Watch "22 June 2004.

(٢٠٠٠٠) شخص حيث كان بعضها مستأجرا من الحكومة الامريكية والبعض الاخر من المتعاقدين الدوليين الذين يعملون على اعادة اعمار العراق وكانت تكاليفهم تشكل نسبة من ١٠ - ١٥ % من اجمالي المبالغ التي خصصها الكونغرس الامريكي الاعادة الاعمار البالغة ١٨،٦ مليار دولار[١٣] .

ان الوضع السياسي غير المستقر في العراق ادى الى تثبيط عزم المستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق وكذلك الحال بالنسبة للدول المانحة للاشتراك في تنفيذ اصلاحيات طويلة الامد الى ان يكون في العراق حكومة دائمية شرعية , وكذلك امتنع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الاستثمار في العراق او اقراضه . وقد أنشأت الدول المانحة للعراق في مؤتمرها الذي عقد في تشرين الأول ٢٠٠٣ مصرفا دوليا الادارة الاموال وسمي (صندوق اعادة الاعمار) ,لغرض توفير الاموال اللازمة لاعادة الاعمار.

الفصل الثـانـي
توجهات إعادة أعمار الاقتصاد العراقي

٢-١ : التوجهات الأمريكية لإعادة الأعمار.
٢-٢ : التوجهات العراقية لإعادة الأعمار.

٢-١ : التوجهات الأمريكية لإعادة الأعمار :

أكدت السلطات الأمريكية سعيها لتحويل اقتصاد العراق جذريا , وتبنيها لإصلاحات هائلة وكانت هذه الإصلاحات مرتبطة بجهود التحالف الأمنية وقد وضعت القانون رقم ١٤٨٣ في أيار ٢٠٠٣ والذي أكد على التزام السلطات الأمريكية بقرارات لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والمتضمنة وجوب قيام المحتل بإعادة إنشاء وضمان النظام والسلامة العامة واحترام القوانين النافذة وأجراء الإصلاحات والمحافظة على وحدة الأراضي وضمان أمنها .

إن القانون رقم ١٤٨٣ يضع الأساس القانوني لإدارة الأعمال الاقتصادية وتشجيع ودعم رفاهية الشعب العراقي من خلال إدارة فعالة , تتضمن على درجة الخصوص العمل باتجاه

---

[١٣] David Bars taw "Security Companies : Shadow Soldiers in Iraq New York Times " April 2004.

وقد وعدت السلطات الأمريكية بتوفير (٥٠٠٠٠٠) فرصة عمل بالمبلغ الذي خصصه الكونغرس الأمريكي لدعم العراق والبالغ ١٨،٦ مليار دولار , وقد ادعت تلك السلطات بأنها قد وفرت أكثر من (٤٠٠٠٠٠) فرصة عمل وان غالبية تلك الفرص قد تم تمويلها باستخدام أموال من غير المبلغ المخصص الذي ذكرناه سابقا على القطاع الأمني [١٤]. وقد أدت الإعمال التخريبية التي قام بها المسلحون لمقاومة الاحتلال إلى قيام بعض الدول بسحب عمالها من العراق نتيجة تلك الإعمال حيث قامت كل من روسيا والصين وألمانيا بسحب عمال شركات الطاقة التابعة لها.

وقامت كوريا الجنوبية بسحب عمالها المدنيين بعد أن تعرض أحد العمال إلى الاختطاف وقطع رأسه من قبل بعض الإرهابيين , ولقد شاعت الإعمال التخريبية التي طالت البنية التحتية وخاصة في قطاع الكهرباء والنفط بحيث تزامنت مع بدأ قيام شركة (بكتل) بتشغيل ومعالجة المياه الثقيلة في بغداد لأول مرة والتي لم تعلن سلطات التحالف عنها [١٥].

إن توقف الشركات الأجنبية عن العمل في العراق أدى إلى عرقلة الجهود الأمريكية للمشاركة الجادة في إعادة الأعمار وحسب ما كان مخطط لها .

إلا أن الحكومة الأمريكية استمرت من خلال سفارتها بالعمل مع المسئولين العراقيين على إعادة الأعمار والتنسيق معهم من اجل إكسابهم الخبرات العلمية في إدارة الأموال العامة بصورة صحيحة وتصحيح الأخطاء الموروثة عن الهيكل الإداري السابق, وقامت السفارة من خلال خبرائها بإقامة دورات داخل العراق أو في البلدان المجاورة وفي أمريكا وبعض الدول الأوربية لتنمية القدرات البشرية والإمكانات الإدارية لأداره دفة الاقتصاد العراقي بصورة سليمة.

كما ساهم الجانب الأمريكي في تطوير قطاع النفط العراقي بمشاركة وزارة النفط العراقية في إعادة أعمار القطاع النفطي وتطوير الصناعة الاستخراجية وقطاع تكرير النفط .

كما تدخل الجانب الأمريكي مع الحكومة العراقية لترشيد الأنفاق في الموازنة العامة وتشجيعها على الإنفاق الاستثماري لدعم عجلة الأعمار العراقي عبر جذب شركات الاستثمار الأجنبية , حيث جرت مفاوضات بين بنك (ستي كروب) ومصرف الوركاء العراقي , وبين جزال ليكتريك ووزارة الكهرباء وشركة (شيفرون) النفطية مع وزارة النفط بالإضافة إلى العديد من الشركات الأمريكية العاملة في القطاع النفطي والتي حصلت على

---

١٤ "On the job Front: Unemploy ment is Still High , but Salsries Also rise , ABC, New com, March 14,200

١٥ Peten , W.Singer "Warriors for Hire" Salon ,com. April 15,2004 (For a discussion of the use of Private contractors in Iraq)

عقود لدى مشاركتها في مؤتمر لندن, لوضع التراخيص للشركات الأجنبية في تطوير الصناعات النفطية في العراق .

وقد صرح السفير الأمريكي (مارك وول) مسؤل الشؤون الاقتصادية في الخارجية الأمريكية في بغداد لجريدة الصباح في ٢٠٠٨/١١/٤ في العدد (١٥٢٨) بأن الحكومة الأمريكية تشاطر الساسة والاقتصاديين العراقيين القلق على تأثير الفساد في سير عجلة الأعمار في العراق والى ضرورة التمسك بالشفافية والحد من الفساد في مفاصل الحكومة العراقية لان ذالك سيؤثر على عجلة الاستثمار في العراق عبر عدم ثقة المستثمرين الأجانب بإدارة القطاعات الاقتصادية العراقية.

ويشير أيضا إلى ضرورة معالجة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها كيفية الاستفادة من الخبرات الدولية في إدارة الاقتصاد ليتحول إلى اقتصاد السوق ويواجه مشاكل كانت مستعصية ليس في الوقت الحاضر بل منذ وقت طويل, وأكد رغبة الحكومة الأمريكية في استيراد المنتوج العراقي وخصوصا في صناعة السجاد والتمور بالإضافة إلى أن السوق الأمريكي من الأسواق المهمة لتسويق النفط العراقي ولا تزال الجهود الأمريكية قائمة من خلال تعهدها بمساعدة العراق من خلال الاتفاق الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية .

٢-٢ التوجهات العراقية لإعادة الأعمار :

جاء في المادة (٢٥) للدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ إلزام الدولة بإصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته , كما كفلت المادة (٢٣) من الدستور الحفاظ على الملكية الخاصة حيث جاء بالنص (الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها ولا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل) .

أن هذا التوجه الجديد الذي وضعه الدستور الجديد يخالف التوجهات السابقة قبل سقوط النظام في ٢٠٠٣ , وقد انعكس هذا التوجه في حزمة من القوانين التي لها تأثير مباشر على الاستثمار في العراق نذكر بعض منها لعلاقته بموضوعنا وهي :

أ- قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ والذي أجاز لشركات القطاع الخاص العراقي والأجنبي استيراد المنتجات النفطية وبيعها في الأسواق المحلية العراقية ومنحها امتيازات كبيرة .

ب- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي نظم إحكام توظيف الأموال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على العراق .

ج- في ٢٠٠٧/٤/١٨ نشرت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية التي أصدرتها وزارة التخطيط لغرض تحديد أساليب التنفيذ والمقاولات العامة وعقود التجهيز والاستثمار التي تبرمها الدولة .

د- في ٢٠٠٧/٨/٢٠ نشر القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٧ الخاص بانضمام العراق إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) لأجل خلق بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي ورفع مستوى التنمية .

هـ- في ٢٠٠٧/١١/١١ نشر قانون (٥٨) لسنة ٢٠٠٧ لتصديق الاتفاقية المالية مع البنك الدولي لتمويل مشاريع إعادة أعمار الكهرباء .

و- القانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠٧ الخاص بالقرض الياباني لتأهيل الموانئ العراقية وأعمار قطاع الري وتأهيل محطة كهرباء المسيب .

ز- في ٢٠٠٨/٢/١٨ صدر القانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بالاستثمار في تصفية النفط الخام ,حيث منح الشركات العراقية والأجنبية الحق في أنشاء مصافي لتكرير النفط الخام .

ح- قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بالموازنة العامة الاتحادية مع قانون الموازنة التكميلية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٨ لتخصيص جزء كبير من الميزانية للمشاريع الاقتصادية .

إن إعادة الأعمار في العراق يعتمد على إيرادات الدولة في تصدير النفط وأن القطاع النفطي الآن يمثل القطاع القائد للاقتصاد , وما نراه حاليا فأن مقومات الاستبداد النفطي تتكرس أكثر فأكثر في معظم مجالات حياة المجتمع العراقي وأخطرها هيمنة صنميه النفط على وعي المجتمع وباتت تطلعات العراقيين تنحصر في زيادة إيرادات النفط وهو ما يسلمهم إلى التنبلية في مختلف تجلياتها الثقافية والسياسية والسلوكية والوظيفية ( ) .

وعليه فأن كل السياسات يجب أن تتجه لإعادة التوازن للهيكل الاقتصادي العراقي , حيث لا يزال النفط يمثل ٨٥% من موارد الدولة , في حين نرى إن القطاع الصناعي تعثر بشكل كبير ولا تزداد مشاركته في أحسن الأحوال عن ٢% من الناتج القومي .

أما القطاع الزراعي والذي بدء بالتراجع السريع فأنه لا يمثل أكثر من ١٢% من الناتج القومي العراقي.

أن الضرورة التي لابد منها هي إعادة الاعتبار للاقتصاد العراقي وتحويله إلى اقتصاد أنتاجي بدلا من كونه اقتصاد استهلاكي وإعادة الحياة للقطاع الصناعي الذي كان متطور نسبيا" , وبث الروح من جديد في القطاع الزراعي الذي بدء يلفظ أنفاسه الأخيرة إن صح

التعبير , لذا فأن مرحلة إعادة الأعمار تتطلب تضافر الجهود لتفعيل حركة الاقتصاد كحزمة واحدة وخاصة بعد التزام العراق بالعهد الدولي وتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتعهد باعتماد الاقتصاد الحر والعمل بآلية السوق كفلسفة لإدارة الاقتصاد الوطني .

أن الاقتصاد العراقي يعاني حاليا من تعطيل قطاعاته الإنتاجية وعدم اهتمام الحكومة بالإقطاع الصناعي أو الزراعي , حيث لا تزال معظم الوزارات والإدارات التنفيذية غير قادرة على تنفيذ ما يرصد لها من الميزانية العامة والأمر يتطلب أن تكون هناك وقفة جادة إمام هذه المسألة , إذ إن معظم الأجهزة التنفيذية الرأسية تفتقر إلى الكفاءة والخبرة بالإضافة لعدم امتلاكها للمؤهلات العلمية التي تمكنها من أدارة مؤسساتها بالشكل السليم , مما انعكس على نسبة التنفيذ المتدنية وفي كل المحافظات التي تشكلت مجالسها عن طريق الانتخاب العصبوي والطائفي والتي لم تنظر إلى معيار الكفاءة العلمية والأكاديمية بل نظرت إلى الخلفية السياسية والوطنية للأشخاص كما لم تكن هناك مجالس استشارية على مستوى الوزارات تتمتع بكافة المزايا المطلوبة والتي تمكنها من أعطاء الرأي الصحيح لمعالجة المشاكل للتركة الثقيلة التي تعاني منها هذه الوزارات , كما أن الخطط التي وضعت من قبل مجالس المحافظات لم تأخذ بشكل رئيسي خصوصية الموارد التي تمتلكها المحافظات والمواد الأولية فيها عند وضع الخطط بما يتلاءم والإمكانيات الذاتية لكل محافظة وبما يعزز قدراتها في تنويع مصادر دخلها وقدرتها على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

أن الاقتصاد العراقي عانى بعد عام ٢٠٠٣ من انخفاض مستوى الإنتاج إلى أدنى مستوياته هذا بالإضافة إلى خروج بعض المصانع الحكومية والأهلية من العملية الإنتاجية بسبب الدمار الذي لحق بوسائل الإنتاج فيها نتيجة للظرف الأمني الذي رافق عملية التغيير والأحداث الطائفية الدامية بعد شباط ٢٠٠٦ .

وتسببت في هجرة العقول العراقية والأيدي العاملة الماهرة لتخوفهم من الناحية الأمنية ولعدم حصولهم على الأجور المجزية .

كما أن السلع والبضائع الزراعية المستوردة وبشكل كبير أدت إلى ابتعاد المزارعين عن زراعة أراضيهم لعدم تناسب الأسعار المنخفضة للمنتجات الزراعية المستوردة مع تكاليف إنتاج تلك المنتجات محليا , وهذا التنافس غير المتكافئ انسحب أيضا على كافة القطاعات الأخرى .

والمتتبع للواقع الاقتصادي يرى عدم ظهور تطور واضح في مختلف القطاعات بسبب عدم تهيؤ الفرص الحقيقية أمام الحكومة من جهة وأمام العاملين في القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى بسبب سؤ الأوضاع الأمنية وتوجيه كل الجهود لهذا الغرض بحيث استنفرت كافة الإمكانيات سنة ٢٠٠٧ إلى خطة (إعادة فرض القانون) , واستمرت التجاذبات السياسية في

عام ٢٠٠٨ والتي ظهرت على شكل انسحاب عدد من الوزراء من وزاراتهم مما ترك فراغا أداريا كبيرا أنعكس على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة , حيث لم تتجاوز نسب التنفيذ في بعض الوزارات عن ٣٠% كما أعلنته بعض وسائل الإعلام الرسمية عن تنفيذ الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧ .

كما أن عدم القدرة على تحسين شبكة الكهرباء وأعادتها إلى ما كانت عليه قبل ٢٠٠٣ على الأقل تسبب بشكل كبير بتعطيل الكثير من المصانع والورش الإنتاجية عن العمل بالرغم من الجهود والوعود التي تبذلها وزارة الكهرباء.

وهكذا الحال بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعاني من نقص حاد في توفير الحصص المائية المقررة للمساحات الزراعية بسبب السياسة المائية التي تتبعها تركيا مستغلة الوضع السياسي والأمني السيئ في العراق وعدم التزامها بالاتفاقيات الدولية المقررة بالنسبة للدول التي تقع على نفس المجرى المائي للأنهر , أن هذا الأمر تسبب في نقص المساحات المزروعة وبالتالي قلة في كمية المنتوجات الزراعية المتحققة منها , وهناك مساع مستمرة من قبل وزارة الموارد المائية مع دول الجوار (تركيا , سوريا) للعمل على تجاوز هذه المشكلة وإعطاء العراق حصته المقررة رسميا من مياه دجلة والفرات , إلا أن تعنت الجانب التركي لم يحقق الشيء الكثير الذي تحتاجه الزراعة العراقية من المياه .

إلا أن الملفت للنظر هو تطور قطاع السياحة الدينية بشكل كبير سواء على مستوى توسع إقامة الفنادق في المدن الدينية أو في أعداد الزوار للعتبات المقدسة بحيث أدى الأمر إلى جدولة دخولهم إلى العراق وبأعداد محددة حسب حصة كل مدينة دينية .

تدر السياحة الدينية أيرادا" سنويا كبيرا للعراق من العملات الأجنبية التي يدخلها الزوار, هذا بالإضافة إلى تنشيط التجارة المحلية في المدن الدينية , ولو تصورنا دخول ٥٠٠٠ زائر يوميا على أقل تقدير فأن هذا يعني دخول (١٨٠٠٠٠٠) مليون وثمانمائة ألف زائر سنويا وأن معدل ما ينفقه الزائر الواحد إلف دولار وهذا يعني الحصول على أيراد سنوي بحدود ألملياري دولار سنويا هذا بالإضافة إذا ما علمنا بأن إيران وحدها تطالب بأن يزداد عدد الزائرين الإيرانيين اليومي إلى ١٠٠٠٠ زائر .

وعليه يجب أن يصار إلى تفعيل هذه السياحة بشكل اقتصادي , وقد قامت السلطات العراقية منذ فترة بزيادة اهتمامها في ترميم العتبات المقدسة وتوسيعها بالشكل الذي يشجع السياحة الدينية فيها .

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة المالية العالمية على العراق

٣-١ : نشوء الأزمة المالية الحالية .
٣-٢ : الآثار المتوقعة للأزمة على عودة الشركات الأجنبية للمساهمة في إعادة الأعمار .
٣-٣ : مدى أمكانية تفادي العراق لهذه الأزمة .

٣-١ : نشوء الأزمة المالية العالمية الحالية

يحمل النظام الرأسمالي في بواطنه الأزمات الاقتصادية بشكل دوري , حيث تحدث هذه الأزمات مابين كل (١٠-١٥) سنة كما هو معروف لدى الاقتصاديين , وهذا ما يسمى بـ (الدورات الاقتصادية) في الفكر الرأسمالي وآخر تلك الأزمات التي حدثت سنة ١٩٨٧ و١٩٩٧ , ولذا فأن تفجر هذه الأزمة الحالية هي استمرار لتلك الدورات والتي لم يكن حدوثها مفاجئا بل أن المفاجئ هو انتشارها السريع , حيث أدى هبوط سوق العقار الأمريكي وما تبعه من انكشاف هائل للمقرضين على مخاطر القروض العقارية الرديئة والتي قادت أسهم البنوك لهبوط مؤشرات الأسواق الرئيسية في العالم وأخرها البنك الاستثماري (مورغان ستانلي) الذي حذر من شطب ديون رديئة تقدر بثلاثة مليار دولار , وكان قد سبق ذلك انهيار بنك (ليمون برذرز) بعد أن أعلن إفلاسه والتي قدرت خسائره بحدود (١٥٠) مليار دولار , ثم تبعه بنك (ميريل لينشي) العقاري الذي خسر ما يقارب ٢٣ مليار دولار بفعل أزمة الرهن العقاري وبعدها ازدادت عدد البنوك التي انهارت والمهددة بالإفلاس في أمريكا بشكل كبير وكذلك في اليابان ودول الخليج وامتدادات تداعياتها على أوربا , ويتوقع الخبراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي للفترة التي تمتد لفترة غير قصيرة وكما حدث حاليا في ألمانيا وفرنسا .

بدأت أزمة الرهن العقاري وما يسمى بـ (فقاعة العقار) في نهاية القرن الماضي , وفي السنوات الستة الأخيرة منه حيث ارتفعت قيمة العقارات السكنية في أمريكا وبعض الدول المتقدمة بنحو ٧٥% من قيمتها الأصلية أي ما يزيد إلى نحو ٧٥ تريليون دولار , وأصبحت هناك مغالاة شديدة في القيمة الحقيقية للأصول العقارية .

وبالطبع تم تمويل ذلك بالقروض الهائلة التي منحتها البنوك العقارية التي ساعد حجم قروضها في توفر ما يعرف بـ(الأموال الرخيصة) وتسهيلات الإقراض والزيادة الهائلة في توسيع الديون العقارية .

أن هذه الفورة أغرت البنوك ومؤسسات الإقراض إلى الدخول بكثافة في سوق الإقراض العقاري الأمريكي , وتسهيل إعادة الرهن العقاري بما يسمح لأصحاب العقار بالاستدانة على خلفية ارتفاع أسهم عقاراتهم .

أن هذه الثروة الوهمية الهائلة كانت تنطوي على مخاطر شديدة حيث لم يلفت الانتباه إلى عوامل المخاطرة في هذا التوجه الجديد ولذا نرى أن مع بوادر هبوط أسعار العقار في أمريكا انكشفت تلك المؤسسات المالية على تلك المخاطر .

ومع وصول الغليان إلى حده , ضيقت البنوك والمؤسسات المالية من عمليات الإقراض لتحتفظ بقدر من السيولة كرهن مقابل القروض الرديئة التي يتوقع أن تشطبها مع تراجع قيمة الأصول التي اقترضت بضمانها , وإذا كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي مرت بها سابقا , فأن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكية , مما تسبب في نشر مخاطرها بشكل واسع , وهذا ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية تتردد أصداؤها في العالم أجمع وتتسبب في انكماش أنتماني تتطلب تدخل البنوك المركزية بضخ المليارات من الدولارات لتوفير السيولة النقدية في القطاع المصرفي , ويتحسب المراقبون ألان أن تشهد أسواق المال والاقتصاديات الرئيسية في العالم مزيدا من الضغوط فيما تبقى من العام الحالي ٢٠٠٩ .

وإذا كانت أوربا وأسيا الأكثر تأثرا بما يجري للاقتصاد الأمريكي , فأن بقية العالم عرضة للتأثر إذا دخلت أمريكا في مرحلة الركود وإذا فشلت الجهود والإجراءات لإنعاش اقتصادها .

وإذا استمرت الأزمة فأن منطقة الشرق الأوسط والخليج لن تفلت من أثارها السلبية , وقد تتضرر الصناديق الخليجية نتيجة انكشافها على المخاطر الخارجية , فمعظمها يملك أصولا مالية في أمريكا وأوربا .

كما أن تشديد الإجراءات الاقراضية في البنوك العالمية الرئيسية سيؤثر سلبا على خطط التنمية الطموحة في منطقة الخليج وخاصة في مشاريع البنية الأساسية ومشاريع الطاقة.

فيما أظهرت نتائج إحصائية قام بها مكتب الإحصاء الأوربي حديثا إلى هبوط الناتج الصناعي لدول منطقة اليورو والتي تضم ١٥ بلدا أوربيا بنسبة تزيد عن ١٠% ومن بلدان الاتحاد الأوربي الذي يضم ١١ بلدا بنفس النسبة أيضا .

كما أشارت النتائج أيضا إلى أن حجم الصادرات الألمانية الفرنسية والذي يمثل أنتاجها نصف أنتاج دول منطقة اليورو مجتمعة قد أنخفض بنسب كبيرة مسجلا أدنى حد له منذ عام ١٩٩١ , كما ارتفعت معدلات التضخم في البلدان نفسها والتي دفعت البنك المركزي

الأوربي إلى اتخاذ خطوات لزيادة أسعار الفائدة إلى ٢٥% في محاولة للحد من نسب التضخم التي بلغت ٤% في بلدان منطقة اليورو.

أن الأزمة المالية الجديدة هي نتاج للعولمة والتي حققت زيادة في حجم رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها ولكنها بنفس الوقت تسببت في زيادة مخاطر الأزمات المالية وكذلك نشأت مخاطرة أخرى هي أن البلدان المنخفضة الدخل والتي لم تستفد من العولمة ازدادت تخلفا عن ركب التقدم في الوقت الذي أرتفع فيه مستوى المعيشة في البلدان المتقدمة .

وكانت الأزمة المالية في الأسواق الصاعدة في منتصف وأواخر التسعينات التي أشرنا أليها قبل قليل تذكره بالمخاطر المرتبطة بالعولمة وحتى بالنسبة للاقتصاديات التي حققت منافع هائلة من ورائها , وهذا ممكن رؤيته بشكل واضح بالاقتصاديات التي تضررت من الأزمة الأسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ على وجه الخصوص قد كشفت عن وجود ضعف في سياسات تلك البلدان , بل وعن وجود ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه مما أبرز حقيقتين رئيستين :

١- أن المستثمرين قد يتراجعون وعلى نحو سريع وجماعي إذا ما لمسو وجود نقص في السياسات الاقتصادية لأية دولة وهذا ينطبق على المستثمرين المحليين والأجانب, مما قد يؤدي إلى قلة في تدفق رؤوس الأموال الداخلة مجمل الاستثمار وبالمقابل يؤدي إلى وقوع أزمات مالية.

٢- أن الأزمة المالية التي تقع في دولة معينة يمكن أن تمتد بسرعة لتنتشر وتؤثر في اقتصاديات دول أخرى.

ولذا نرى الدعوات المستمرة لصندوق النقد الدولي للعمل على تقوية النظام النقدي المالي الدولي لتجنبه هذه الأزمات .

ومنذ عام ١٩٩٩ بدأ صندوق النقد الدولي بأجراء عمليات تقييم مشتركة للقطاعات المالية في الدول الأعضاء وجرى تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشدا مستقبليا لها بالنسبة للإجراءات الواجب اتخاذها لحماية نفسها من هذه الأزمات ويعتبر صندوق النقد الدولي إن عدم نشر المعلومات عن السياسات الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة المرتبطة بها وكيفية صنع القرارات وكذالك بيانات الاحتياطات الدولية والدين الخارجي هي من الأسباب التي تتسبب في حدوث الأزمات المالية وذلك لعدم اطلاع الجمهور على تحليل سياسات هذه البلدان ومؤسساتها المالية بشكل صحيح وبالتالي عدم مشاركتها في الاستشارة وإعطاء الرأي الصحيح لهذه البلدان ومؤسساتها المالية وأن الغموض الذي تمارسه المؤسسات المالية الكبيرة يتسبب في وقوع هذه الأزمات وذلك لعدم وضوح موقفها من صندوق النقد الدولي وبالتالي على عدم حصولها على الاستشارات المالية والفنية الحقيقية .

ونود أن ننوه في هذا المجال إن صندوق النقد الدولي قد أنشأ في سنة ٢٠٠١ مكتب يسمى Independent Evaluation Office مكتب التقييم المستقل كان الغرض من هذا المكتب هو الحفاظ على دور الصندوق كمستشار مؤتمن للبلدان الأعضاء .

٣-٢ : (الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على عودة الشركات الأجنبية للمساهمة في إعادة الأعمار:

من الأرجح أن تؤثر الأزمة المالية العالمية بصورة تدريجية على العراق كون الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر يعتبر اقتصاد أحادي الجانب لاعتماده بالأساس على النفط هذا من جانب ومن جانب أخر أرتبط سعر صرف الدينار العراقي بالدولار الأمريكي هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات واختلالات تحتاج إلى معالجات منهجية وعميقة والاستفادة من تجارب الدول التي مرت بنفس الظروف التي مر بها العراق بعد تغييرات سنة ٢٠٠٣ , هذا بالإضافة إلى الاستفادة قدر الإمكان من الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد المصادقة على توقيع الاتفاقية الإستراتيجية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعل العراق في مأمن نسبي جراء مساندة الولايات المتحدة له , إلا أن المسألة لا تقف عند هذا الحد حيث أن انخفاض سعر برميل النفط من ١٤٧ دولار إلى أقل من ٤٠ دولار سينعكس حتما على موازنة عام ٢٠٠٩ والتي رصد سابقا لها مبلغ ٨٢ مليار دولار وحسب تصريحات وزير المالية ومحافظ البنك المركزي في جريدة الصباح يوم ٢٠٠٨/١١/١٦ بعددها المرقم (١٥٣٨) أن الموازنة ستكون بحدود ٦٠ مليار دولار .

أن هذا الأمر يدعو إلى التخوف بسبب تراجع أسعار النفط , مما قد يخلق ركودا" اقتصاديا يؤدي إلى اختلالات في خطط الدولة الاستثمارية وإعادة الأعمار والتي يسعى العراق في الوقت الحاضر تحقيقها على أساس أسعار النفط العالية التي حصل عليها .

أن هذا الأمر يستدعي من الساسة والاقتصاديين العراقيين مراجعة السياسات المالية بشكل خاص والسياسات الاقتصادية بشكل عام وتحديد درجة ارتباط الاقتصاد العراقي بالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الأزمة ذاتها .

أن المتتبع للأزمة حاليا سيرى تأثر الصناعة النفطية العراقية الحتمي من جراء هبوط أسعار النفط وذلك لأن الشركات النفطية الغربية سوف لن تقدم على القيام باستثمارات كبيرة في العراق بسبب هذه الأزمة وسوف لن يزداد إنتاج النفط فيه بمعدلات جيدة ومن الأرجح أن يستمر تأرجح مستوى إنتاجه بين ٢ إلى ٢،٥ مليون برميل يوميا , ولهذا بادر العراق بإعلان جولة التراخيص الأولى لتطوير أكبر الحقول الإنتاجية في شهر حزيران قبل ظهور

الأزمة وبادرت الشركات النفطية العالمية في التسجيل لدى وزارة النفط , وقد استهدفت هذه الجولة زيادة مستوى الإنتاج إلى أربعة ملايين برميل يوميا .

ألا إن هذا الأمر لن يتحقق بسبب هذه الأزمة المالية , حيث رأى مجموعة من المنتجين والمستهلكين في مؤتمر المال والنفط الذي عقد في لندن مؤخرا" أن أزمة الاقتصاد العالمي ستلعب دور رئيسي ومؤثر في قطاع النفط والطاقة للدول المنتجة خلال الأعوام المقبلة .

كما ستتأثر الاستثمارات الحكومية بفعل انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض إيرادات الموازنة العامة وبالتالي إلى انخفاض الاستثمار الحكومي والذي سيقود إلى ضعف الاستثمارات في البنية التحتية وعزوف القطاع الخاص عن الدخول في مجالات الاستثمار لهذا السبب .

وفي اجتماع منظمة (أوبك) الذي عقد في القاهرة في يوم ٢٠٠٨/١١/٣٠ ظهر القلق المتزايد للدول المنتجة حيث صرح المهندس علي ألنعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي إن السعر الحالي لبرميل النفط البالغ (٥٠) دولار بأنه غير عادل وان السعر العادل يجب أن يصل إلى ٧٥ دولار .

وفي هذا الاجتماع أكد السيد خليل بشير رئيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إن المجتمعين سيبحثون الأزمة المالية التي أدت إلى هذا الركود وان القرار بشأن إنتاج النفط يجب أن لا يترك الدولة المنتجة في موقف يجعلها تنظم إلى مجموعة الدول التي تعاني بالفعل من الأزمة المالية إلا انه أضاف أن أوبك مهما فعلت سيكون للأزمة المالية تأثير على إمدادات النفط في العامين المقبلين وستؤثر على أسعار النفط في الفترة ذاتها , وعلى هذا الأساس وفي نفس الاجتماع صرح السيد حسين الشهرستاني وزير النفط العراقي إن الأسعار الحالية للنفط ستجبر العراق على إعادة التفكير في خططه الاستثمارية وخفض النفقات العامة .

وهنا يجب الإشارة إلا إن خفض النفقات العامة سينعكس على خفض النفقات التشغيلية البالغة ٣٠ مليار دولار إلى ما دون ذلك مما يتسبب في تقليل فرص العمل المتاحة أمام العاطلين من الشباب , الأمر الذي يستدعي إلى التحرك بسرعة لوضع خطة إنقاذ سريعة ومستعجلة لمواجهة ميزانية ٢٠١٠ , إذ أن من الممكن حاليا تغطية موازنة عام ٢٠٠٩ من الرصيد التراكمي للموازنات للأعوام السابقة والتي لم تنفذ هذا بالإضافة إلى وجود الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي يمكن الاستفادة منه في مواجهة الأزمات الحادة في حالة ظهورها كما يجب أن تكون هناك خطة لترشيد الاستهلاك الحكومي من النفقات العامة بالقدر الذي يحقق الغاية من هذا الاتفاق .

إن حالة الركود التي يمر بها النظام العالمي الحالي يمكن الاستفادة منها في العراق حاليا وذلك من خلال دعوة الشركات الأجنبية التي تواجه كساد في أعمالها للمشاركة في إعادة أعمار العراق بتكاليف أقل من السابق وخاصة بعد استقرار الوضع الأمني ووجود مئات الآلاف من الشباب والخريجين الذين يبحثون عن فرص عمل جديدة , ونحن نعتقد بأن كثير من هذه الشركات سترحب بالعمل في العراق بدلا" من توقفها شبه الكلي على أن يرصد لها في الموازنات العامة للسنوات المقبلة وبما يوفر الغطاء المالي لعملها .

وهناك دعوات كثيرة للشركات الروسية والصينية واليابانية بالإضافة إلى الشركات الأمريكية للدخول في مجال إعادة الأعمار وخاصة في مجال الطاقة والكهرباء , وكانت أخرها شركة جنرال اليكترك التي تم توقيع عقد معها بكلفة ثلاثة مليار دولار لإنشاء محطات الطاقة الكهربائية .

إن مساعي الاستثمار الخارجي في العراق سوف تتحقق عندما تتحسن التسهيلات والإجراءات الحكومية وإبداء المرونة في منح العقود بالإضافة إلى التسهيلات المصرفية المقدمة لها ,وفي شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ تم تسجيل ١١ شركة وفي كانون الأول ٢٠٠٨ تم تسجيل ١٣ شركة أجنبية حسب ما أعلنته دائرة تسجيل الشركات التابعة لوزارة التجارة وهذا ما يعد مؤشرا" جيدا على بدء دخول الشركات الأجنبية إلى العراق وخاصة بعد الاستقرار الأمني وموافقة مجلس النواب على قانون الاستثمار والتسهيلات المقدمة من خلاله , وهذا ما صرح به مصدر مسؤول في وزارة النفط في يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٢ إلى جريدة الصباح بعددها المرقم (١٥٦٣) , كما تم الإعلان في نهاية عام ٢٠٠٨ عن جولة التراخيص الثانية التي أعلنتها وزارة النفط حول سياستها الجديدة للاستثمار النفطي أمام الشركات الأجنبية .

٣-٣ مدى إمكانية تفادي العراق لهذه الأزمة المالية :

إن الأزمة المالية التي تتمثل في الوقت الراهن بالركود ستتحول بعد فترة من الزمن إلى الكساد , ولن تكون هناك دولة بمنأى عن التأثر بهذه الأزمة حتى لو كانت من الدول الغنية أو ذات الموارد المالية الضخمة وان تأثير الأزمة المالية على العراق لن يكون عابرا" لانخفاض أسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى إن الهيكل الاقتصادي للعراق غير متوازن بصيغته الحالية مادامت القطاعات الإنتاجية والخدمية شبه معطلة , وان الأزمة المالية العالمية سوف تؤثر بصورة تدريجية على الاقتصاد العراقي وعليه لابد من الاتجاه لتوسيع مصادر هذا الاقتصاد عبر تفعيل القطاعات الغير النفطية . وعليه يتوجب العمل على تطوير وتفعيل التوجهات الاستثمارية في العراق وتوفير عوامل الجذب للاستثمار المحلي

والأجنبي من خلال وضع خارطة استثمارية تتضمن جميع المشاريع المقترحة أقامتها والمشاريع التي بحاجة إلى تطوير وإعادة النظر بالمشاريع الاستثمارية القائمة حاليا .

وعليه لابد العمل من ألان من اجل جذب وترغيب المصارف والشركات العالمية الكبرى للعمل في العراق بالإضافة إلى دعم المصارف الحكومية والأهلية العراقية وتوسيع وتطوير تعاملاتها وتحسين خدماتها , وهذا يتطلب تسهيل الإجراءات أمام الشركات العالمية من خلال المراجعة الشاملة لكافة القوانين التي لها علاقة بالاستثمار المحلي والأجنبي ودعم تنفيذ قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ , وأن يكون هناك دليل تنشره هيئة الاستثمار الوطني يحتوي على جميع المعلومات والبيانات والإجراءات عن المشاريع المراد أقامتها في العراق والتي يحتاجها المستثمر الأجنبي عند نيته لإقامة استثمار في العراق ويحتوي على كافة الخدمات الاستشارية الفنية والمالية لمساعدته في توفير الوقت والدقة والنجاح في المشروع المزمع إقامته في العراق .

في ظل الظروف المالية العالمية الحالية سوف لن يكون هناك استثمار محلي للمشاريع الاستثمارية في العراق وخاصة أن الوضع الأمني لا يزال غير مستقر تماما , وعليه نرى من الأفضل أن يصار إلى استقطاب الشركات الأجنبية التي لها خبرة سابقا في العراق حيث سبق وأن أشرنا إلى الشركات الروسية والصينية التي عملت لفترات طويلة في العراق فمثلا شركة (لوك أويل) الروسية التي كانت تعمل في حقول النفط في القرنة والتي سبق وأن أنجزت الكثير من الإعمال لتطوير هذه الحقول وهي تتمتع بإمكانيات مالية كبيرة كانت قد وقعت مذكرة التفاهم مع وزارة النفط العراقية في سنة ٢٠٠٤ لتزويد العراق بالمعدات النفطية وتدريب الكوادر العراقية .

أن الخطوة التي اتخذتها وزارة النفط للتعاقد مع شركة النفط الصينية لتطوير الإنتاج في حقل (الاحدب) كانت جيدة جدا" وخاصة أن لهذه الشركة تجربة في هذا المجال في تسعينيات القرن العشرين والتي بدأت العمل حاليا , كما أن هناك شركات وقعت عقود سابقا" مع العراق كشركة (بترو فيتنام) من الممكن إعادة التفاوض معها والحصول على صيغ عقود جديدة تكون لصالح القطاع النفطي .

أن إمكانية تفادي هذه الأزمة المالية الحالية وخاصة نحن في العراق دولة غنية بمواردها النفطية والبشرية يمكن أن يتم من خلال مواجهتنا للتحديات التالية :

١. اتساع ظاهرة الاستنزاف المادي التي اتخذت أبعادا" خطيرة منذ سقوط النظام في ٢٠٠٣ والى يومنا هذا والتي شملت كافة المؤسسات العامة والخاصة والتي من الصعب تقديرها والتي بلغت عشرات المليارات من الدولارات وأخرها المنحة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية البالغة مائة مليار دولار والتي لم يعرف لحد

الآن أين ذهبت وما هي أوجه صرفها , هذا بالإضافة عن الإضرار الناجمة عن التخريب الحاصل في الأنابيب والمنشآت النفطية والكهربائية وكان هذا بسبب غياب سلطة الدولة في المجتمع .

٢. ضعف الموارد المالية الناجمة عن انخفاض صادرات النفط وخاصة بعد انخفاض سعره إلى دون (٤٠)دولار , حيث يمثل القطاع النفطي نسبة ٨٢% من أجمالي الناتج المحلي ، كما تمثل العائدات النفطية أكثر من ٩٠% من موارد الموازنة العامة وهذا يعني سيطرة القطاع النفطي على مجمل اقتصاد العراق ولهذا يتوجب تنويع مصادره ومداخيله وتحريره من طابعه ألريعي إلى اقتصاد متنوع ومتوازن , كما تدعو الحاجة إلى تنشيط القطاع الخاص وتمكينه من لعب دور أساسي في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الخاص من خلال التشريعات التي سبق وأن أشرنا اليها . وعليه يجب على الدولة أن تلعب دورها الصحيح في قيادة اقتصاد المجتمع ليس كونها سلطة مركزية مطلقة بل من خلال تحقيق التوازن والتكامل بين دور الدولة وآليات السوق , وأن هذا الأمر سيؤدي إلى تأمين الكفاءة الاقتصادية من خلال التخصيص السليم للموارد .

٣. حالات السرقة والرشوة والعمولات وتهريب المشتقات النفطية وإدخال المخدرات والصفقات التجارية المشبوهة والوساطات والمحسوبية التي انتشرت بشكل كبير في المجتمع العراقي وأصبحت متأصلة فيه في غياب الشفافية وبعيدا عن الرقابة ومسألة المجتمع .

٤. الاختلالات في السياسة المالية والنقدية والتي تحتاج إلى معالجات جدية وخاصة أن ركودا" عالميا" وهبوطا في الطلب على النفط والذي سيؤدي إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي , وعليه يتوجب أن يكون تغيير في السياسة النقدية باتجاه دعم الاقتصاد الحقيقي لمكافحة الركود المتوقع من خلال خفض أسعار الفوائد وخاصة تراجع نسبة التضخم إلى ١٣% حاليا عن ما كان عليه في سنة ٢٠٠٦ بمقدار ٦٠% .

٥. تقييم فاعلية وجدوى المعونات الخارجية المقدمة لإعادة الأعمار والتي بلغت ٣٣ مليار دولار والتي قدمتها الدول المانحة للعراق في مدريد في شهر تشرين أول /٢٠٠٣ وفق خطة معتمدة لأنفاق هذه المعونات وحسب حاجة العراق لإعادة الأعمار والتي كان من المقرر تنفيذها من خلال هيئة الصناديق الدولية للأشراف على هذه التخصيصات بالتنسيق مع الحكومة العراقية إلا أن من المعروف والمتابع لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية أن هذه المساعدات لم تكن بمستوى التعهدات وعدم إيفاء كامل الالتزامات من الدولة المانحة , كما أن جزء غير قليل من هذه المنح ذهب للأغراض

الأمنية والنفقات الإدارية , وتقدر بعض الدراسات بأنها بلغت حوالي ٤٠% وخاصة مع الإعداد الكبيرة من شركات الأمن الخاص الأجنبية التي تعمل في العراق لحماية المشاريع كما أن أدارة هذه الصناديق كانت ولا تزال تتم خارج العراق وهذا ما يؤدي صعوبة المتابعة الفعالة كما وشكلت نقطة سلبية في آلية إدارة هذه المنح , ومن الممكن الاستفادة من قرار مجلس الأمن المرقم ١٨٥٩ والخاص بالمحافظة على أموال العراق المجمدة في الخارج من المطالبات الدولية , ويقدر الخبراء بأنها تصل إلى ما يقارب ٤٠ مليار دولار يمكن الاستفادة منها في إعادة الأعمار ضمن الخطط المستقبلية للدولة

٦. استرداد مليارات الدولارات التي أهداها نظام صدام على جهات وشخصيات بطرق غير مشروعة وفق برنامج النفط مقابل الغذاء حيث حصل بعض العراقيين والأجانب على هذه الأموال نتيجة سوء استخدام البرنامج وبسبب الحصار الاقتصادي على العراق من خلال أنشاء صندوق خاص لاستردادها حيث تشكل موردا" ماليا" كبيرا" للعراق يمكن الاستفادة منه في تغطية انخفاض سعر بيع النفط العالمي .

أن الذي يجعلنا متفائلين في أمكانية تفادي هذه الأزمة هي خطط وزارة المالية في التعاون مع صندوق النقد الدولي وكسب ثقة الصندوق في العراق من خلال الانجاز الذي حققته وزارة المالية والبنك المركزي والنفط بتنفيذ بنود الاتفاقية السائدة (SPA) الموقعة مع صندوق النقد الدولي والمتضمنة مجموعة الإصلاحات المالية والنقدية والنفطية والاقتصادية , وذلك من خلال إعلان المجلس التنفيذي للصندوق في يوم ٢٠٠٨/١٢/١٧ عن نجاح العراق في أكمال المراجعة الثانية للاتفاقية السائدة الثانية والتي سبق وأن وضعها العراق في ٢٠٠٧/١/١٧ , ودعا المجلس دول نادي باريس والدول الدائنة لإطلاق نسبة التخفيض الأخيرة البالغة ٢٠% من التخفيضات الذي سبق وأن حصل عليه العراق والبالغ ٨٠% من ديونها الخارجية لدول النادي , أن هذه الخطوة هي أساسية لبناء اقتصاد عراقي سليم ومتين , حيث تطفأ ما يقارب ٤٥ مليار من ديونه لنادي باريس والبالغ ٥٢ مليار دولار , هذا بالإضافة إلى إطفاء ديون الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الأمارات لديونها بالكامل .

كما أن الإعلان عن جولة التراخيص الثانية لوزارة النفط سترفع أنتاج النفط العراقي من ٢ مليون برميل يوميا إلى ٦ملايين برميل خلال فترة الثلاث أو الأربع سنوات القادمة , وهذا ما يدعوا للتفاؤل في حصول العراق على إيرادات مالية مجزية تمكنه من إعادة أعماره بالشكل السليم وتنقذه من الأزمة المالية العالمية الحالية .

الاستنتاجات :

١. كان لمساهمة الشركات الأجنبية دور محدود في تشكل الاقتصاد العراقي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ واقتصر دورها فقط في المجال النفطي .
٢. ضآلة دور الشركات الأجنبية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ والسنوات أللاحقة التي تبعتها .
٣. من الممكن القول إن بإمكان العراق النهوض مجددا" بالاعتماد على القدرات الذاتية وبالاستفادة من تجارب الدول السابقة .
٤. يحتاج العراق إلى إعادة أعمار شاملة وفي مختلف المجالات نتيجة لتعرضه للهجمة البربرية بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ وما أعقبته من أعمال تخريبية قامت بها القاعدة والجهات المساندة .
٥. تعطيل الصناعات العراقية المحلية بعد سقوط النظام وذلك نتيجة لدخول مختلف البضائع الأجنبية وبأسعار مغرية للمستهلك العراقي .
٦. لم تستطع الشركات الأجنبية بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ من العمل في العراق بالرغم من كل التسهيلات المقدمة وذلك لعدم استقرار الوضع الأمني .
٧. فشل خطط الولايات المتحدة الأمريكية في تحويل الاقتصاد العراقي خلال الفترة الماضية إلى ما يسمى باقتصاد السوق وذلك لعدم توفر الظروف المهيأة في العراق إلى هذا التحول خلال هذه الفترة .
٨. وجود الفساد المالي والإداري المستشري بشكل كبير في كل مقاصل الدولة وهذا ماتم تشخيصه من قبل قوات التحالف ومن الحكومة العراقية.
٩. لايزال القطاع النفطي هو القائد لاقتصاد المجتمع وهذا ما يجعله يتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط عالميا".
١٠. عدم مواكبة كل من قطاع الصناعة والزراعة والخدمات للتطورات الحاصلة في القطاع النفطي وتحولها من قطاعات استثمارية إلى قطاعات تشغيلية استهلاكية .
١١. أن عدم القدرة على أعادة شبكة الكهرباء إلى وضعها السابق قد تسبب في تعطيل الكثير من المصانع والورش الإنتاجية عن العمل بشكل كلي أو جزئي وكان عائقا في إعادة الأعمار .
١٢. أن الأزمة المالية العالمية الحالية قد لا تؤثر حاليا في الاقتصاد العراقي إلا أنها ستنعكس عليها في السنوات القادمة ما دام الاقتصاد العراقي معتمد بالأساس على الصادرات النفطية .

١٣. نعتقد بأن الفرص لا زالت متاحة أمام العراق للنفاذ من هذه الأزمة عبر تنويع مصادر اقتصاده من جهة ومن جهة أخرى جذب وترغيب الشركات العالمية الكبرى للعمل في العراق وخاصة بعد تحسن الوضع الأمني .

التوصيـــات :

١. أن إنعاش العراق اقتصاديا في الفترة المنظورة يبقى معتمدا" على عدد من التغيرات الرئيسية منها السياسية والأمنية والقانونية بحيث يتم انتشال البنية التحتية الرئيسية ومشاريع الخدمات المحلية والعمل على خفض البطالة ضمن مشاريع عراقية أمريكية مشتركة .

٢. إن إعادة تشكيل عملية إعادة الأعمار الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب تعتبر تحديا" كبيرا" وأن العراقيين وحدهم هم من يحددوا إن كان يرغبون باقتصاد السوق , بحيث يلمس المواطن العراقي التحسينات الملموسة في أوضاعه المعيشية الناشئة عن الفرص التي يوفرها لهم اقتصادهم الجديد (اقتصاد السوق) .

٣. ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية الإيفاء بالتزاماتها المالية مع العراق وخاصة بعد اتفاق سحب القوات من خلال عدم المساس بالأرصدة العراقية الموجودة سابقا لديها وكذالك أموال صندوق إعادة الأعمار الذي قررته الدول المانحة .

٤. في الوقت الذي يجب العمل على تنشيط بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى يجب أن لا ننسى إن القطاع النفطي سيبقى قائدا" لبقية القطاعات الأخرى لفترة قد تزيد عن عشرة سنوات وذلك لحين توفر الظروف الملائمة لتلك القطاعات من النهوض من جديد .

أن هذا الأمر يستدعي ألان من وزارة النفط التوسع في أنتاج النفط وتصديره بما يحقق إيرادا" ماليا" يتماشى مع خطط العراق الطموحة لتطوير الاقتصاد وهذا الأمر يتطلب ما يلي :

أ. زيادة عدد الآبار المحفورة .

ب. شراء الحضارات العملاقة اللازمة لذلك .

ج. تحسين وتجديد شبكة الأنابيب الناقلة للنفط .

د. فتح مصانع تكرير النفط وخاصة في المحافظات المنتجة للنفط وذلك لتوفير المنتجات النفطية العراقية بدلا" من استيرادها وبالتالي توفير مئات الملايين من الدولارات لخزينة الدولة .

٥. عدم هدر المال العام ومتابعة الفساد المالي والإداري الذي تسبب بضياع الكثير من الأموال بدون معرفة أو جهة صرفها والجهة التي صرفتها .

٦. اعتماد الموضوعية والدقة في وضع الموازنة العامة للسنوات القادمة مع الأخذ بنظر الاعتبار التوقعات المتغيرة في أسعار النفط عالميا".

٧. أمكانية الاستفادة من حالة الركود الاقتصادي العالمي من خلال دعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في العراق والتي تمتلك موارد مالية جيدة ولها خبرات سابقة في مجال الاستثمار , حيث نعتقد بأنها سترحب بالعمل في العراق بدلا" من توقفها عن العمل بشكل كامل

٨. تشريع قانون الاستثمار والذي يعطي ضمانات إضافية للمستثمر الأجنبي للدخول في الاستثمار داخل العراق .

٩. نعتقد بأننا لم ندخل عنق الزجاجة في الأزمة المالية الحالية , حيث لا تزال الفرص متاحة للنفاذ منها وخاصة مع توفر الموارد المالية من عوائد النفط , إلا أن الحذر والدقة والموضوعية يجب أن تكون هاجس السياسيين والاقتصاديين في العراق عند وضع الخطط للأعوام القادمة .

١٠. توسيع السياحة الدينية وتوفير مستلزماتها وتنشيطها وذلك لكونها تمثل مصدرا جيدا لإيرادات الدولة من جهة ومحركة للنشاط التجاري والخدمي من جهة أخرى .

١١. الاستمرار بمتابعة تحسن الوضع الأمني وتطبيق قرارات صندوق النقد الدولي بالشكل الذي يظهر للعالم بأن العراق تجاوز محنته السياسية ويستحق كل الدعم من الدول والذي يتوقف على تحسنه كل مجالات التطور وفي مختلف القطاعات الاقتصادية .

المصـــــادر :

١. هوشيار معروف / الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستغلال / بغداد ١٩٧٧.

٢. وزارة التخطيط دائرة الإحصاء المركزية ونتائج الإحصاء الزراعي الحيواني في العراق ١٩٥٨-١٩٥٩,ص٧ .

٣. وزارة التخطيط نتائج الإحصاء الصناعي للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ .

٤. وزارة التخطيط نتائج الإحصاء الصناعي للسنوات ١٩٦٢- ١٩٦٦ .

٥. سليم الوردي- المؤتمر العلمي الأول لجريدة الصباح (التحولات الإستراتيجية في بنية الدولة العراقية الجديدة)في ٢٠٠٨/١١/٢٩ العدد (١٥٤٩).

٦. University of London Jawad .M.Hashim:Capitl Formation in Iraq 1957-1962 thesis

٧. Lorenzo Perez" statement of the International Monetary Funds Staff Macro economic Assessment of Iraq" Madrid ,Oct.2003

٨. See Joseph Stiglits"IraqsNext Shock Will Be Shock Therapy" Project Syndicate ,Feb 2004

٩. "Coalition Provision /Authority Order No/ 8,measures to Ensure the Independence of Central Bank of Iraq"July7,2003

١٠. "Tricky Operation" PP 73-74 .

١١. Christopher Foote, "Economic Policy and Prospect in Iraq" Reserve Bank of Boston Public Policy Discussion Papers , May 2004.

١٢. Institute for Analysis of Global Security "Iraq Pipeline watch" 22 June 2004.

١٣. David Bars taw "Security Companies: Shadow Soldiers in Iraq New York Times" April, 2004. .

١٤. "On the job Front: Unemploy ment is Still High , but Salsries Also rise , ABC, New com, March 14,2

١٥. Peten , W.Singer "Warriors for Hire" Salon ,com. April 15,2004 (For a discussion of the use of Private contractors in Iraq)